مقاربة بنائية –وظيفية لموضوع تربية ورعاية المعوقين–

الدكتور: أحمد مسعودان
قسم علم الاجتماع
جامعة محمد بوضياف ــ المسيلة

الملخـــص:

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل موضوع تربية، تعليم ورعايـــة المعوقين من وجهة نظر بنائية – وظيفية، وهي محاولة لبناء مقاربـــة علـــى أساس أفكار هذه النظرية حول شخصية المعوق وطرق تعويض النقص الذي تعاني منه، إلى جانب كيفية تربيته ورعايته حسب ما تمليه خصوصياتها.

مقدمـــة:

قبل التطرق إلى أهم الأفكار التي جاء بها أصحاب الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع التربوي والخدمة الاجتماعية، لابد من إعطاء لمحة وجيزة عن هذا الاتجاه في علم الاجتماع من أجل فهم الإسهامات الوظيفية في التربية والرعاية. بعد ذلك سيتم التعرض إلى استخدامات النظرية البنائية –الوظيفية في الخدمة الاجتماعية، وهذا ما ينير لنا الطريق من أجل فهم إسهامات أصحاب هذه النظرية بأفكارهم في تحليل الشخصية وفي تربية وتعليم ورعاية المعوقين.

لقد حدد (تيماشيف) مفهوم الاتجاه الوظيفي، ولخص على حد تعبيره القضية التي تدور حولها كتابات الوظيفيين على النحو الآتـــي:

" أن النسق الاجتماعي يمثل نسقا حقيقيا، تؤدي أجزاؤه فيه وظائفا أساسية لتأكيد الكل وتثبيته وأحيانا، لاتساع نطاقه وتقويته، ومن ثم تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما..."[1].

نفهم من ذلك بأن الوظيفيين يرون بأن كل نسق اجتماعي يتكون من انساق (أنظمة) اجتماعية فرعية متساندة، والتي بدورها تتكون من أجزاء، يؤدي كل جزء وظيفته الاجتماعية في إطار من التكامل والتساند الوظيفي، وذلك من أجل الحفاظ على توازن واستمرار النسق الاجتماعي الكبير.

" ولهذا يرتبط الاتجاه الوظيفي بالتنظيم الاجتماعي، الذي يتميز بنشاط معين واستخدام خاص، وما ينطوي عليه عمل التنظيم من عمليات تقوم بدور التكامل"[2].

أي أن الاتجاه الوظيفي يهتم بدراسة التنظيمات الاجتماعية من حيث بنيتها والأدوار المناطة بها، والتي تمارسها من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها.

ويرى (بارسونز)، بأن الأنساق الاجتماعية هي انساق للتفاعل الاجتماعي بين جمع من البشر، والذين يعملون على تحقيق الأهداف المشتركة[3].

فالأنساق الاجتماعية حسبه تتغير وتستمر من خلال عملية اجتماعية أساسية، وهي التفاعل الاجتماعي، الذي يعني العلاقات متبادلة التأثير بين أجزائه، والتي تهدف إلى تحقيق نتائج مشتركة للحفاظ على استمرار واستقرار البناء الاجتماعي.

ويشير البناء الاجتماعي إلـــى: "مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة التي تتكامل وتتناسق من خلال الأدوار الاجتماعية "[4].

كما يرى (بارسونز) بأن الأنساق، ومن ثم المجتمعات من الممكن أن تحلل وظيفتها في أربع متطلبات وهي كما يلي:

وظيفة المحافظة على النمط، وهذه الوظيفة تتعلق بالارتباط بين المجتمع كنسق اجتماعي، والنسق الثقافي الفرعي للفعل، ويكون ذلك باستدماج الأجزاء لثقافة المجتمع، هذه الأخيرة تضبط وتحدد أفعالهم.

وظيفة التكامل، وتتضمن هذه الوظيفة تأمين التعاون النظامي بين وحدات أو أجزاء النسق الاجتماعي، وبصفة خاصة تكامل الوحدات أو أجزاء النسق المختلفة، وإسهامهم في التنظيم أو الوظيفة الكلية، ويكون بتأدية كل جزء لوظائفه، بالتناسق مع وظائف الأجزاء الأخرى.

وظيفة تحقيق الأهداف، وهي تتمثل في العلاقة بين المجتمع كنسق اجتماعي، والشخصية الفرعية للفعل، وهي معنية بتحقيق الأهداف وثيقة الصلة بالهدف العام للمجتمع العام، وهذا طبعا بعد تحديدها، كما تعني تعبئة قوى المجتمع من أجل إنجاز هذه الأهداف، وهذا ما ينطبق على النظام التربوي، وعلى نظام الرعاية الاجتماعية، فأهدافها المحددة هي نابعة من الأهداف العامة للمجتمع، ومن مبادئه وفلسفته.

وظيفة التكييف، حيث تتعلق هذه الوظيفة بالعلاقة ما بين المجتمع كنسق اجتماعي، والتنظيم السلوكي الفرعي للفعل، أي تحقيق التكيف لأجزاء النسق الاجتماعي، من أجل الاندماج في ثقافة المجتمع ككل، التي تحمل قيما و معاييرا تحكم وتضبط سلوكاتهم، من أجل تحقيق التوازن والاستقرار[5].

لقد ميــّز (اوغست كونت) بين ثلاثة مستويات موجودة في المجتمع: الفرد والأسرة والاتحادات الاجتماعية، وهذه المستويات الثلاثة تمثل البناء، وأما الوظيفة، أي وظيفة البناء فتشير إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلا في المجتمع أو ثقافته، كما تشير الوظيفة

أيضا إلى الإسهامات التي يقدمها الكل للجزء، كالإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها، أو الإسهامات التي تقدمها الأسرة من أجل بقاء إفرادها والمحافظة عليهم[6].

من خـــلال كل ما سبق نطرح **التساؤلات التاليـــة:**

- كيف تستخدم النظرية البنائية– الوظيفية في الخدمة الاجتماعية؟
- كيف تنظر البنائية– الوظيفية للشخصية ؟
- كيف يعوض المعوق نقصه من وجهة نظر بنائية– وظيفية؟
- ما هي متطلبات تربية و تعليم المعوقين حسب التحليل البنائي – الوظيفي؟

1– النظرية البنائية – الوظيفية في الخدمة الاجتماعية:

تستخدم النظرية البنائية والوظيفية في الخدمة الاجتماعية كإطار لفهم موضوعات الأسرة، والتأثيرات المستمدة من الأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع، فالتفكك أو التوتر الذي يحدث على مستوى الأسرة أو في أي نسق اجتماعي في المجتمع، إنما يرجع السبب إلى خلل في البناء أو في الوظيفة، وعليه فإنه على الأخصائي الاجتماعي أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث هذا الخلل وتأثيره على العميل[7].

انطلاقا ما سبق، فإن هذه الدراسة ستتناول شخصية المعوق كنسق يتكون من أجزاء، وتتناول المؤسسات المتخصصة في الرعاية كنسق اجتماعي، له أهدافه ووظائفه، كما تتناول نظام الرعاية والخدمات الاجتماعية، وسياسة الإدماج الاجتماعي لفئة المعوقين، كنظام اجتماعي ضمن النسق الاجتماعي العام للمجتمع، له وظائفه وله أهدافه.

2- النظريـــة البنائية – الوظيفية وتحليل الشخصية:

حيث أنه ومن وجهة نظر الوظيفيين، فإن البناء الوظيفي للشخصية، يتكون من أبعاد ومكونات متكاملة، وهي مرتبطة ارتباطا وظيفيا قويا، وإذا حدث نقصا أو اضطراب في أي بعد منها، يمكن أن يؤدي ذلك إلـــى اضطراب البناء العام والآداء الوظيفي للشخصيـــة، حيث تتمثل تلك المكونات فـــي:

المكونات الجسميـــة: والتي تتعلق بالمشكل العام للجسم، الوزن، الطول، إمكانيات الجسم الخاصة، العجز الجسمي الخاص، وظائف الحواس، وظائف أعضاء الجسم، كالجهاز التنفسي، الجهاز العظمي، الجهاز الهضمي، إضافة إلى القدرة الحركية والقدرة على التحريك.

المكونات العقلية والمعرفيـــة: وتشمل الوظائف والقدرات والعمليات العقلية البسيطة والعليا، مثل الذكاء، القدرة على التفكير، الذاكرة، القدرة على الإدراك، التمييز، وغيرها من وظائف العقل، الذي في الحقيقة لا يمكن رؤيته، فهو غير ملموس ولكن يتمثل في جهاز المخ والأعصاب.

المكونات النفسية والانفعاليـــة: والتي تتمثل في انفعالات الفرد، وحالته المزاجية، كالخوف والقلق والفرح والسعادة والحزن، إضافة إلى أحاسيسه ومشاعره اتجاه الآخرين واتجاه الأمور الاجتماعية، كالحب والكره والحنان، يضاف إلى كل ذلك ميولاته، اهتماماته، دوافع سلوكاته، مدى ثقته بالنفس، تحقيق الذات وصورتها لديه.

المكونات الاجتماعيـــة: وتتعلق بالنمو الاجتماعي للفرد، الذي يتحدد بحسب الظروف البيئية التي يعيش فيها، كالبيئة الأسرية، البيئة المدرسية، البيئة الخارجية، والتي تتفاعل مع الخصائص الفطرية أو المواريث الشخصية[8].

ويتضمن النمو الاجتماعي للفرد عناصر تتمثل في القيم، الاتجاهات، الأخلاق والثقافة المجتمعية، والتي يستدخلها (يستدمجها) الفرد بفضل تنشئته الاجتماعية.

هذه المكونات يجب أن توضع في عين الاعتبار عند دراسة وتحليل شخصية الفرد المعوق من أجل معرفة مدى توافقها وانسجامها وتكيفها البيولوجي العقلي، النفسي والاجتماعي، حيث تكون الشخصية سوية في حالة سلامة بناء مكون من المكونات المذكورة، ويتوقف ذلك على المكونات الفطرية والوراثية، وخاصة البيولوجية والعقلية منها، أما المكونات النفسية والاجتماعية، فهي تكون نتيجة للتفاعل بين تلك المكونات وبين البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، فهي مكتسبة، أي تتوقف سلامتها على سلامة هذه الأخيرة.

ويرى الوظيفيـــون بأن أي خلل يحدث في احد تلك المكونـــات (بنائها أو وظيفتها) يؤثر على باقي المكونات.

لذلك فإن أداء الفرد لوظائفه وأدواره الاجتماعية – التي يكتسبهـــا– بفضل التنشئة الاجتماعية يتوقف على مدى تكامل أبعاد الشخصية ومدى سلامة نموها.

3– النظرية البنائية – الوظيفية وتعويض المعوق:

لما كان الفرد المعوق، سواء كانت إعاقته جسمية أو عقلية أو حسية، يعاني من قصور في احد أبعاد شخصيته أو أكثر، فإن ذلك ينعكس على وظيفته، وعلى أدائه لأدواره كفرد في المجتمع، إذ يعاني منعدم تكيف بيولوجي أو نفسي أو عقلي أو اجتماعي، وهذا ما يجعله لا يتمكن من تحقيق أهدافه في الحياة الاجتماعية، والمتمثلة في إشباع الحاجات الأولوية والثانوية، والمساهمة بذلك في إشباع حاجات المجتمع، وهي الاستمرار والنمو.

وتبعا للفكرة التي جاء بها " بارسونز " والمتضمنة، ضرورة توفر بدائل وظيفية في النسق الاجتماعي لتعويض القصور الوظيفي لأحد أجزائه أو بعض منها، من أجل استبعاد المعوقات الوظيفية، وتحقيق أهدافه، فإن المجتمع قد أنشأ مؤسسات متخصصة لرعاية المعوقين، من أجل تعويض القصور الذي تعاني منه الأسرة، المدرسة العادية في رعاية هؤلاء الأفراد، الذين يعانون من مشكلات خاصة متعلقة بإعاقتهم، أو هي مشكلات بيولوجية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية، تتسبب فيها عدم إشباع الحاجات من طرف المؤسسات الاجتماعية العادية.

تلك المؤسسات المتخصصة تتمثل في المدارس المتخصصة في تربية وتعليم مختلف فئات المعوقين، إضافة إلى المراكز الطبية البيداغوجية، ومراكز التكوين المهني للمعوقين، وكل واحدة من هذه المؤسسات تعتبر نظاما اجتماعيا قائما بذاته للعمل في إطار النسق الاجتماعي العام، وهي تتكون من أجزاء تتمثل في الهياكل والوسائل البيداغوجية والوسائل المهنية، وفي البرامج والمناهج التعليمية والتربوية والتكوينية، وفي المؤطرين من مختلف التخصصات وفي الإدارة ونسق القسم والمعايير السائدة فيها.

كما أن أي خلل في بناء أو وظيفة هذه الأجزاء يؤثر على الأجزاء الأخرى، فإذا لم تؤدي المدرسة المتخصصة دورها في تعليم وتربية ورعاية المعوقين بصريا مثلا، فإن ذلك يؤدي إلى عدم تحقيق أهدافها المتمثلة في الإدماج المدرسي لهم، وهذا ما يؤثر سلبا على تكوينهم اللاحق في الثانويات والجامعات أو مراكز التكوين وإعادة التأهيل المهني.

إذن وكما سبق وأن ذكرنا فهذه المؤسسات تعمل بالتكامل والتناسق فيما بينها، ونفس الشيء بالنسبة للأسرة كبناء اجتماعي، إن لم تحقق أهدافها ولم تؤدي دورها المتمثل في التكفل والرعاية المستمرة للمعوقين، فإن هذا

يحد من فعالية دور المؤسسات الأخرى، وهذا ما سنكشف عنه في الميدان، من خلال البحث عن التاريخ المدرسي والمهني والأسري للمعوقين.

كما أن نظام الخدمات الاجتماعية التي تقدم للمعوقين يتكون من عدة أنظمة (أنســـاق)، فرعية تتمثل في جوانب الرعاية، والتي تتمثل خدمات الرعاية الصحية (الطبية) وخدمات الرعاية النفسية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، وخدمات الرعاية التكوينية المهنية، هذه الجوانب تتكامل وتتساند وتتناسق فيما بينها، وأي نقص في إحداها كما أو كيفا، يؤثر على فعالية الخدمات الأخرى، مهما اكتملت كما وكيفا، ومهما كان مستوى تقديمها جيدا.

حيث أن تلك الخدمات كل منها يمس جانبا من جوانب شخصية الفرد المعوق، بحيث يستهدف وقايتها، علاجها، وإنمائها، وذلك في إطار مناهج الخدمة الاجتماعية.

أما فيما يخص نظام الرعاية الاجتماعية وسياسة الإدماج الاجتماعي للمعوقين، فإننا وفي إطار التحليل البنائي الوظيفي له، نجد بأنه يتكون من عدة انساق فرعية، متكاملة ومتساندة، وهي: الإدارة الوصية، مؤسسات الرعاية، برامج ومناهج الرعاية بكل جوانبها، إضافة إلى البرامج الوقائية، وبرامج التوعية والإعلام، الوسائل الضرورية، التقنية والبيداغوجية وسائل الدعم ووسائل التعويض، المؤطرين، الموارد المالية والبشرية، نسق القيم والأهداف المسطرة والمنتظرة من سياسة التكفل، ونظام الضمان الاجتماعي، ووسائل المواصلات والاتصالات والنظام الثقافي.

حيث أن أي نقص أو قصور أو غياب لأحد أو بعض هذه الأنساق الفرعية يؤثر على مدى فعالية السياسة العامة.

فلا يمكن أن نتصور مؤسسات بدون مؤطرين أم بمستوى ضعيف للتأطير، ولا يمكن أن تعمل هذه المؤسسات بدون موارد مالية كافية، ولا

يمكن مهما توفرت هذه الأخيرة أن تحقق الإدماج الاجتماعي للمعوقين في المجتمع دون تغيير الذهنيات وأنماط التعامل معهم من طرف أفراد في المجتمع، تلك الذهنيات وأنماط التعامل، ومستوى الوعي يدور كل واحد منا اتجاههم، تعتبر من ثقافة المجتمع (النسق الثقافي) وهو نسق فرعي من النسق العام للمجتمع.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن النظر إلى كل من الشخصية، الأسرة، المدرسة، ومؤسسات الرعاية الأخرى، إلى نظام الرعاية ونسق الخدمات الاجتماعية، كأنساق، وهي تمثل انساق فرعية للنسق الأكبر وهو النسق الاجتماعي، ويعتبر تالكوت بارسونز من أبرز ممثلي الجيل الثاني من رواد البنائية الوظيفية، وهو صاحب نظرية (النسق الاجتماعي) و هي نظرية فرعية ظهرت بتبني الجيل الثاني من رواد النظرية الكبرى – البنائية الوظيفية– ما يعرف بالمدخل السوسيولوجي للأحداث الصغرى[9].

والنسق الاجتماعي عند (بارسونز) هو كل يتشكل من الثقافة والبناء الاجتماعي والشخصية، وكل نسق من الأنساق الفرعية يعتبر نسقا كليا في حد ذاته، ويتكون بدوره من انساق فرعية، وكل هذه الأنساق الفرعية تسعى لتحقيق مطلب من المطالب الأربعة للنسق الاجتماعي الكلي، بطريقة تكاملية، فكل نسق يخدم النسق الآخر[10].

ولما كان النسق الثقافـــي يتكون من المخزون الرمزي للتفاعل (اللغة، العادات والتقاليد، القيم، المعايير) فإنه يختص بالسيطرة على المؤثر والحفاظ على النمط[11].

ويكون ذلك باستدماج الأجزاء ثقافة المجتمع، والتي تقوم بضبط وتحديد أفعالهم في إطار من القيم والمعايير الاجتماعية، وذلك عن طريق "التنشئة الاجتماعية التي تتضمن العمليات التي عن طريقها تندمج الرموز

الثقافية داخل نظام الشخصية، حيث تشترك في تكوين المهارات والدوافع المكتسبة للعب الأدوار داخل النظام الاجتماعي[12].

وتمثل كل من الأسرة والمدرسة انساقا فرعية للنسق الثقافي، والتي تقوم بمهمة التنشئة الاجتماعية، وفي نظر بارسونز فإن الأسرة هي أهم من يسهم في بناء شخصية الطفل، غير انه مع تغير بناء وشكل الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة فرعية، صحبه تغير في وظيفتها[13].

4- تربية وتعليم المعوقين من وجهة نظـر وظيفية:

لقد طبق أصحاب الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع أفكارهم على التربية والتعليم، وقدموا إسهاماتهم في ذلك، حين اعتبروا أن التربية هي نظام اجتماعي، له ضوابطه وميكانيزماته، في سائر المجتمعات، وانه جزء من النسق الاجتماعي العام، وهو يتكون من عناصر، له أهدافه ووظائفه.

وقد أصبح من أهم ما يميز عصرنا الحالي، الاهتمام بشؤون التربية، بصفتها ضرورة حيوية لاستمرار المجتمعات وبقائها، "حتى أن عدد من رجال الفكر لم يترددوا في أن يطلقوا على القرن العشرين اسم عصر التربية[14].

وإن من أهم المؤسسات التي يتلقى فيها الفرد التربية المقصودة هي المدرسة، والتي تمثل لدى الوظيفيين نسقا اجتماعيا، يجب أن يحافظ على مكانته في البناء الوظيفي، من خلال العلاقات القائمة بين عناصره (أجزائه)، والتي تؤدي أدوارها، بحيث تتكامل الوظائف الاجتماعية، وهو ما يساعد على نمو الوظيفة التربوية والتعليمية للمدرسة واكتمال تحقيق أهدافها.

ويؤكد دوركايم على أن "التربية قبل كل شيء وسيلة يحدد المجتمع عن طريقها باستمرار شروط حياته الخاصة"[15].

وهذا يعني بأن التربية هي نظام يحمل مبادئ، فلسفة، وثقافة المجتمع، وأن أهدافه هي أهداف المجتمع التي يود تحقيقها عن طريقه، كما أنه عن طريق التربية ستدخل الأجيال ثقافة المجتمع وتحدد مستقبلها، حيث أنها استثمار جد مهم لطاقة جد حيوية، ألا وهي الموارد البشرية.

ويرى في هذا (دوركايم) بأن: " التربية هي التي تستطيع أن تؤدي إلى قيام هذا التجانس، حيث تثبت لدى الأطفال منذ الصغر مظاهر التماثل الأساسية التي تتطلبها الحياة المهنية "[16].

ولا يكون ذلك إلا من خلال تربية متكاملة الجوانب، تربية نفسية، تربية عقلية، تربية بيولوجية، تربية اجتماعية، تربية مهنية، تجعلهم ينمون نموا سليما ومتكاملا، يمكنهم من التكيف البيولوجي، العقلي، النفسي والاجتماعي والمهني في المجتمع، وذلك ما يجعلهم أفرادا صالحين منتجين ومساهمين في استمراره ونموه.

ويؤكد (دوركايم) في هذا الصدد على ضرورة خلق في الفرد " جملة من الحالات الحسية والذهنية والأخلاقية، يقتضيها المجتمع السياسي في مجموعه، والوسط الخاص الذي ينتمي إليه "[17]، وهذا هو الهدف الأساسي من التربية كنظام اجتماعي، حيث أن الوظيفيين لا يؤكدون على أهمية نقل المعارف، بقدر ما يؤكدون على أهمية تربية الفرد وتنمية شخصيته بكل جوانبها، وخاصة الجانب الأخلاقي الذي يتضمنه النمو الاجتماعي، "ولا شك أن النظام الخلقي هو نظام ملزم، لأن الأخلاق كنظام اجتماعي هي مجموعة من الواجبات السلوكية، ولا شك أن الواجب الخلقي هو في ذاته أمر ملزم فرضته أخلاقيات المجتمع "[18].

وكل ذلك يؤكد على ضرورة أن تتضمن برامج الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعوقين القيم والمعايير المجتمعية، والأخلاق الضرورية، لكي يعيش هؤلاء حياة ايجابية وسوية في بيئتهم الاجتماعية.

ويعتبر (ايميل دوركايم) أول من أشار بصراحة لأهمية وجود مدخل سوسيولوجي لدراسة التربية، كما انه في محاضراته بالسربون قد أشار إلى الارتباط الوثيق بين التربية والمجتمع، كما أنه كان حريصا على إبراز فكرة عدم وجود نمط تربوي وتعليمي وحيد ونموذجي لكل الناس، حيث اعتبر أن اختلاف الحاجات الاجتماعية تلعب الدور الرئيسي في تشكيل محتوى البرنامج التربوي المعتمد في مختلف المجتمعات، ولمختلف الفئات في مجتمع واحد، كما أنه أشار في نفس الوقت إلى أن الظاهرة التعليمية تعتبر ظاهرة ديناميكية، وبالتالي تعتبر هذه العملية تغير[19].

انطلاقا من ذلك يمكن أن نقول بأن فئة المعوقين، ونظرا للخصوصيات الشخصية التي تميزهم عن باقي الفئات في المجتمع، وما تحمله من حاجات خاصة، ومشكلات خاصة، ومميزات بيولوجية وعقلية ونفسية واجتماعية خاصة، فإنهم بحاجة إلى مناهج وبرامج تربوية وتكفلية خاصة بهم، على أن تكون خطوطها العريضة، أهدافها، مبادئها، وأسسها، هي مستوحاة من النظام التربوي المجتمعي ومن فلسفته، لكي لا تتعارض معه ولكي تسهم في تحقيق أهدافه.

تلك المناهج والبرامج التربوية والتكفلية الخاصة، يجب أن تعمل على إشباع الحاجة الخاصة لتلك الفئة الخاصة من المجتمع، وان تعمل كذلك على علاج مشكلاتهم، وإعطائهم القدرة على النهوض بأنفسهم، واستثمار قدراتهم المتبقية، وإعطائهم كذلك الفرصة للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية.

ويقول (دوركايم) في هذا الصدد " لما كانت الحياة المدرسية مجرد نواة للحياة الاجتماعية فمن المستحيل ألا تكون الطرائق الأساسية التي تسيرها غير موجودة في تلك الحياة الاجتماعية "[20].

مع ضرورة تكييف البيئة المادية والفيزيقية والمعنوية للمدرسة، على حسب خصوصيات كل صنف من أصناف المعوقين، من أجل أن يتكيفوا نفسيا ومدرسيا واجتماعيا معها، ويتمكنوا فيما بعد من استيعاب الأفكار والأنماط السلوكية الضرورية للحياة.

كما يرى (دوركايم) بأنه لا يمكن أن يفرض على عقول الأفراد طريقة محددة للتفكير، يجبرون عليها[21]، وهذا تأكيد منه على ضرورة حرية العقل في التفكير بما يتطلبه الواقع الاجتماعي، وعليه لا بد من أن نعلم الفرد كيف يفكر، ويستغل عقله، دون وضع حدود له في التفكير.

كما أن على التربية أن تلبي حاجات المجتمع، وان تبقى مرنة، تتغير بتغير المجتمع، وأن تدعم التجديد في الأفكار والتفكير، الذي يساير كل جديد فيه، حيث أن الحاجات الجديدة تستدعي أفكارا جديدة باستمرار، هذا ما يجعل من الضرورة أن تتغير التربية بذاتها، حيث أن ذلك يؤدي إلى تغير وتطور المجتمع[22].

هذا ما يجب أن يكون في المجتمع الجزائري الذي يجب أن يغير أفكاره ونظرته حول المعوقين ورعايتهم، بحسب تغير الرؤى والنظريات التي تحلل وتفسر الإعاقة، وكيفية علاجها والوقاية منها، والحد من تضاعف مشكلاتها النفسية والاجتماعية، من خلال تغيير برامج التربية التثقيفية للأفراد والأسر والمجتمع ككل، حول دور كل واحد ومسؤوليته اتجاه هذه الفئة الخاصة من المجتمع.

فالتربية هي الفعل الذي تمارسه الأجيال الكبرى على التي لم تحضر بعد للحياة الاجتماعية[23].

أي أن تربية الفرد العادي أو الفرد المعوق، يجب أن تستهدف إعداده وتحضيره للحياة في المجتمع، بكل ما تتطلبه من قدرات شخصية، وتكيف نفسي واجتماعي، لنتجنب الانحراف والصراع الذي يعتبره الوظيفيون معوقا وظيفيا، أي يعيق النسق الاجتماعي عن آداء وظائفه.

ويستخدم (دوركايم) مصطلح نظام التربية، ليدل على نظام رمزي، والذي يمثل في نفس الوقت صفة المجتمع التي يعطيها هذا الأخير عن نفسه، ومشروعه الذي يريد تحقيقه من خلال النظام التربوي[24].

يجب أن يعمل النظام التربوي على استثمار مواهب الأفراد، وذلك من خلال جذب اهتمامهم، واستثارة قدراتهم وطاقاتهم الكامنة، دفعهم نحو الإبداع، وتعويدهم الاعتماد على النفس، وهذه أهداف الرعاية التربوية للأشخاص المعوقين بالجزائر، والمحددة في المنهج التربوي للمؤسسات المتخصصة.

ويجب أن تتجه التربية نحو غرس القيم والأفكار والعادات لدى الأفراد، وتمكنهم من إبراز قدراتهم في خدمة المجتمع، حيث أن "المدرسة التي يرتادها الطفل هي قطعة من الحياة، ففي مجتمع المدرسة يتكيف الطفل ويتطبع ويتفهم معنى القيم السلوكية الأولى، حيث يلقن قواعد الضبط الاجتماعي مع مبادئ الأخلاق والدين، فالتربية هي عملية سوسيولوجية تهدف في النهاية إلى التطبيع الاجتماعي والتكيف الثقافي، حيث يتلقى الدارس ويلقن تربويا (المفهوم الأولي لقيم المجتمع) ومبادئ الدين، وأنماط السلوك الخلقي[25].

ويؤكد كثيرا (دوركايم) على أن إنشاء النظام التربوي وتحديد قيمه ومبادئه وفلسفته هو من عمل المجتمع بذاته، فلا يمكن استيراد نظمه التربوية، ومحاولة تكييفها مع المجتمع، حيث أن المجتمع المستورد لها يختلف في قيمه ومبادئه وسياسته وثقافته عن المجتمع المصدر، فيحدث هناك خلل ولا توازن واضطراب ثم فشل في الأخير، وعدم القدرة على خلق الفرد الصالح لمجتمعه والتكيف معه.

وإذا رجعنا إلى المجتمع الجزائري، فإننا نجد بأن النظام التربوي الجزائري قبل وبعد الاستقلال مباشرة، لم يكن جزءا كاملا من النظام الاجتماعي، حيث انه ورث من المستعمر الفرنسي الذي خطط سياسة تعليمية تهدف إلى خلق نخبة قليلة من المتعلمين الجزائريين الذين يحملون أفكارا مناقضة للثقافة الجزائرية، " هذه الخاصيات المميزة لهذه المنظومة التربوية مثلت مدخلا هاما للسياسة التعليمية الكولونيالية بالجزائر "[26].

ورغم محاولات المستعمر الفرنسي لتغيير السياسة التعليمية والمناهج التربوية، إلا أن ذلك كان دائما في خدمة مصالحه ومخططاته الاستعمارية، لقد كان اختيار المناهج والطرق والمكونين لا يساير روح التطورات، تطورات العصر، وهو الذي أدى بالاستعمار إلى " إحاطة الإصلاح التعليمي بنوع من الغموض والالتباس في مجمل السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر "[27].

لقد تميزت الفترة الاستعمارية بالغياب الكامل لأي فعل أو مبادرة لصالح الأشخاص المعوقين، ما عدى إنشاء المدرسة الاستعمارية للصم البكم في الجزائر العاصمة، وذلك سنة 1886، وكانت ملحقة لمدرسة صغار البكم بشومبيري بفرنسا.

ومع استرجاع الجزائر لحريتها، وبعد الاستقلال مباشرة، بقي الأشخاص المعوقين تحت رعاية الأسرة فقط، رغم أن الجزائر حاول الاهتمام بهم، لكن بعد فترة (عشرية) انهمكت خلالها بإعادة بناء الدار التي هدمها المستعمر الفرنسي سياسيا واقتصاديا وثقافيا، حيث وفي سنة 1976م بدأ الاهتمام بالأشخاص المعوقين، حيث كانت هذه السنة ثرية بالتشريعات، ومن بينها المصادقة على الميثاق الوطني والدستور، واصدرا قانون الصحة.

خلاصـــة:

إن أصحاب الاتجـــاه الاجتماعـــي، يهتمون بالجانب الاجتماعي من شخصية الفرد، والذي يتضمن قيمه، اتجاهاته، أخلاقه وعلاقاته الاجتماعية، كما يهتمون بالبيئة الاجتماعية للرعاية التربوية، وبثقافة المجتمع وسياسته الاجتماعية، ويعتبرون نظام التربية والرعاية نسقا قريبا من النسق الاجتماعي العام.

ومن الملاحظ أن المقاربة الاجتماعية للظاهرة التربوية تتعدى المستويات الظاهرة لعمل المؤسسة المدرسية، لتهتم خاصة بالعلاقات الضمنية (غير المصرح بها)، والتي تربط المدرسة بالمجتمع، مثل الأدوار الاجتماعية للمدرسة وازدواجية الدور التربوي للمدرس، وعلاقة النجاح المدرسي بالوسط العائلي للتلميذ...الخ[28].

كل هذا يجب أن يراعى خلال تخطيط المناهج والبرامج، التربوية والتكوينية للأشخاص المعوقين، وخلال تكوين المؤطرين المختصين في الرعاية التربوية وفي إعادة التأهيل.

ويقول التوسر **ALTHUSER**: في هذا الصدد: " ماذا يتعلم المرء داخل المدرسة؟ إنه يتعلم معارف ومهارات. لكنه يتعلم بمناسبة تدربه على

هذه المعارف والمهارات نوعا من القيم المناسبة للمنصب الذي سيشغله داخل المجتمع "[29].

كما أن التلاميذ والمعلمين، ليسوا كائنات بـــلا أرواح، ليســـوا آلات تعليم وتعلم، فهم جميعا كائنات بشرية، يرتبطون معنا في عملية معقدة، فهـــم آدميين يعيشون سويا، ويمارسون حياة إنسانية، وأنشطة اجتماعية[30].

وهذا ما يدفع بنا إلى القول بضرورة أنسنة الفعل التربوي، وجعلـــه يقـــدس الإنسان، ويحافظ على كرامته، وعلى استقلاليته، من خلال مراعاة خصائصه الشخصية، في تخطيط ذالك الفعل.

تعتبر النظرية البنائية – الوظيفية من أهم النظريات التي تستفيد منها الخدمة الاجتماعية لما تطرحه من إطار نظري يمكن تطبيقـــه فـــي تحديـــد أساليب و طرق ووسائل و إطارات و مؤسسات رعاية و تربيـــة و تأهيـــل مختلف فئات المجتمع و خاصة منها فئة المعوقين، تحديدا متكاملا في إطـــار من التناسق و التساند البنائي و الوظيفي.

الهوامـــش والمراجـــع:

(1) نيقولا تيماشيف: **النظرية الاجتماعية المعاصرة، في معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1982، ص. 143، 144.

(2) المرجع نفسه، ص. 143، 144.

(3) مصطفى زايد: **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص. 27، 29.

(4) عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظريـــة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص. 133.

(5) مصطفى زايد: مرجع سابق، ص. 28، 29.

(6) رشيد زرواتي: **مدخل للخدمة الاجتماعية**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص. 127، 128.

(7) المرجع نفسه، ص. 128.

(8) عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق، ص. 114.

(9) عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع، النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص. 119.

(10) جونتان تيرنر: **بناء نظرية علم الاجتماع**، (ترجمة محمد سعيد فرج)، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص. 64، 65.

(11) المرجع نفسه ص. 66.

(12) عدلي علي أبو طاحون: **النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون سنة، ص. 193.

(13) علي عبد الرزاق وآخرون: **نظريات علم الاجتماع، الاتجاهات الحديثة والمعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص. 96.

(14) طلعت إبراهيم لطفي: **مدخل إلى علم الاجتماع**، ط 2، مكتبة غريب، القاهرة، دت، ص.184.

(15) غي اقانزيني: **الجمود والتجديد في التربية**، (ترجمة عبد الله عبد الدايم)، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1981، ص. 330.

(16) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص. 153.

(17) محمد الناصف: **أراء في التربية**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، د ت، ص.44.

(18) محمد إسماعيل قباري: **أسس البناء الاجتماعي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1989، ص. 105.

(19) مصطفى زايد: مرجع سابق، ص. 86.

(20) غي اقانزيني: مرجع سابق، ص 336.

(21) DURKHEIM.E; Education morale, p. 91, in: GILLET. P: **Pour une pédagogie ou l'enseignent praticien,** 1ère éd, France, Puf, 1987, p. 91.

(22) Idem., p. 92.

(23) Idem., p. 97.

(24) Idem., p. 99.

(25) محمد إسماعيل قباري: مرجع سابق، ص. 115.

(26) COLONNA FANNY: **Les instituteurs Algériens (1883- 1939)**, O.P.U, Alger, 1975, p. 16.

(27) Idem., p. 37.

(28) احمد شبشوب: **علوم التربية**، دار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص. 310.

(29) المرجع نفسه، ص. 311.

(30) حسن البيلاوي: **في علم اجتماع المدرسة**، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص. 36.